EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.3/L.13

Distr.: Limited
2 December 2017

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثالثة
نيروبي، 4-6 كانون الأول/ديسمبر 2017

مشروع قرار بشأن الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

اقترحته مجموعة الدول الأفريقية

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030“، وأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة فيه،

وإذ تشدد على أن السياسات الداعمة للحلول البيئية الابتكارية يمكنها أن تيسر التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأهمية النهوض بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل ومتوازن يراعي أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وإذ تشير إلى قرارها ١٠/١ المؤرخ 27 حزيران/يونيه ٢٠١٤ وإلى الفقرة ٢ من مقرر مجلس الإدارة 8/27، التي سلم فيها المجلس بوجود نُهُج ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة طورتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تقر بأن رأس المال الطبيعي هو مفهوم لا يزال معناه قيد النقاش، وأنه لأغراض هذا القرار فإن رأس المال الطبيعي له قيم أساسية مختلفة تخضع للولاية الوطنية والسيادة الوطنية،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠، وما لها من دور استراتيجي في توفير الحلول العملية والميسورة لتحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها التحديات المرتبطة باستخدام المعارف العلمية والتكنولوجية،

وإذ تضع في اعتبارها أن الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي من ضمن النهج الابتكارية التي يمكنها الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تشدد على ضرورة كفالة الحفاظ على البيئة، وخدمات النظم الإيكولوجية ووظائفها، فضلاً عن الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية، في سياق تشجيع الحلول البيئية المبتكرة،

وإذ تشير إلى أن الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة وتشجيعها في مجالات من قبيل الطاقة النظيفة والنهج القائمة على النظام الإيكولوجي في مجالات الزراعة والتصنيع المستدام والاستهلاك والإنتاج المستدامين، تُسهم في الحد من التلوث وفي تعزيز قدرات النظم الإيكولوجية وتحسين الأمن الغذائي والتعجيل بالتحول الاجتماعي – الاقتصادي وتوفير فرص العمالة والنمو الاقتصادي المستدامين،

وإذ تشدد على أن بناء القدرات، وتطوير ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وحشد الموارد من جميع المصادر، هي عناصر مهمة لتعزيز وتحسين القدرات الوطنية على وضع الحلول البيئية المبتكرة، بما في ذلك على المستوى المحلي،

1- *تدعو* الدول الأعضاء عند الاقتضاء إلى اتخاذ التدابير لتعزيز التدخلات المبتكرة في مجال السياسات البيئية والاستثمار فيها، وكذلك في الإجراءات الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

2- *تشجع* الدول الأعضاء على أن تعزز وتيسر التدابير الهادفة إلى النهوض بالتكنولوجيا المبتكرة السليمة بيئياً التي تكفل إضافة القيمة من خلال الاستخدام المستدام لرأس المال الطبيعي والموارد الطبيعية، مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من التلوث، ومنع تدهور النظم الإيكولوجية والتقليل منه وعكس اتجاهه؛

3- *تشجع* على النهوض بالحلول المبتكرة السليمة بيئياً من خلال تيسير وتعزيز جملة أمور منها خطط التمويل المبتكرة، والتعليم، والبحث والتطوير، وبناء القدرات، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واتساق السياسات العامة؛

4- *تؤكد مجدداً* ضرورة إقامة وتعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات المعنية من أجل تعزيز وتحسين الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة؛

5- *تحث* الدول الأعضاء على أن تعتمد، حسب الاقتضاء، تدابير لمنع تدهور النظم الإيكولوجية وفقدانها، والحد منهما وعكس اتجاههما، سعياً لكفالة الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية في سبيل التنمية المستدامة؛

6- *تحث أيضاً* الدول الأعضاء على تعزيز السياسات الابتكارية السليمة بيئياً من أجل تحقيق الاستدامة في الصناعة والزراعة والتنمية الحضرية والنقل والسياحة والتجارة، فضلاً عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في هذه القطاعات الرئيسية؛

7- *تؤكد مجدداً* توافر وإتاحة تمويلات كافية يمكن التنبؤ بها، عن طريق تعبئتها بأسلوب مستدام من جميع المصادر، وتطوير التكنولوجيا ونشرها وتعميمها ونقلها وفق شروط متفق عليها، وبناء القدرات، هي عناصر مهمة لإفساح المجال أمام حلول بيئية عملية وميسورة التكلفة ومبتكرة؛

8- *تطلب* إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رهناً بتوافر الموارد، وبالتعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والمجتمع الدولي، القيام بتيسير تعزيز التعاون الدولي من خلال مساعدة البلدان في النهوض بالحلول البيئية المبتكرة وفي جهودها الرامية إلى وضع السياسات والتدابير من أجل تحقيق تلك الغاية؛

9 - *تطلب* إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة.